

تحليل آراء الممارسين عن واقع المحاسبة الحكومية بدولة قطر واتجاهات التطور مستقبلاً

خالد ناصر الخاطر

جامعة قطر

أحمد سباعي قطب

جامعة القاهرة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الواقع الحالي للمحاسبة الحكومية ومستقبلها في دولة قطر؛ حيث إن واقع المحاسبة الحكومية بالدولة يتطلب تحديد المشكلات والمعوقات ومجالات التطوير من وجهة نظر المسؤولين والمحاسبين والمدققين بالأجهزة الحكومية، وهذا ما تفتقده الدراسات السابقة. وقد تناولت هذه الدراسة كذلك التعرف إلى مدى رضا المسؤولين والمحاسبين والمدققين العاملين بالقطاع الحكومي عن النظام المطبق حالياً، وتحديد مدى موافقتهم على اتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية. وكذلك التعرف إلى أبرز العوامل التي من شأنها المساعدة على نجاح تطبيق تلك المعايير، وأهم المنافع والفوائد المرجوة منها، وتحديد أفضل طرق التطبيق التي تناسب وتلائم البيئة القطرية.

وقد تم إجراء دراسة نظرية وميدانية تعتمد على أخذ رأي مجموعة كبيرة من المحاسبين والمدققين بجميع الجهات الحكومية من خلال استبانة اشتملت على تساؤلات البحث. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة لتطوير النظام الحالي ليواكب المستجدات الحديثة. وتتمثل أهم المشكلات التي تواجه النظام الحالي في عدم وجود مؤشرات لقياس الأداء، وعدم وجود برامج للتدريب والتعليم المستمر للمحاسبين، كما أن هناك مشكلات ذات صفة محلية تتمثل في عدم وجود إدراك لأهمية المحاسبة الحكومية، ووجود فجوة بين المؤسسات التعليمية والقائمين على تطبيق النظام المحاسبي الحكومي بالدولة وضعف دور المنظمات المهنية.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية المشاركين يوافقون على تطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال اتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية، على أن يتم اختيار المعايير التي تناسب البيئة القطرية، مع التطبيق المرحلي في عينة من الوحدات الحكومية، ثم تعميم استخدام المعايير في جميع الوحدات. وقد تبين أن أبرز العوامل التي تساعد على نجاح تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية هي أن يتم توفير الكوادر المؤهلة، ودعم القيادات العليا، كما تتمثل أهم المنافع المرجوة من اتباع تلك المعايير في زيادة مستوى المساءلة والشفافية، وتحسين عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء. وقد تبين وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين بشأن رأيهم فيما يختص ببعض تساؤلات البحث ترجع لصفاتهم الشخصية.

مصطلحات علمية

معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSAS)، المحاسبة الحكومية، أساس الاستحقاق، الأساس النقدي، البيئة القطرية.

محدود للمؤسسات العلمية والمهنية بالدولة في هذا الصدد.

وعلى الرغم من صدور قوانين وتشريعات حديثة نسبياً ذات صلة بالنظام المحاسبي الحكومي لدولة قطر، وصدور قرارات تنظيمية وتشكيل لجان للتطوير، والاستعانة ببيوت خبرة دولية في هذا المجال، وما أشارت إليه بعض الدراسات والندوات العلمية والمهنية عن الوضع الحالي وسبل التطوير. إلا أن كل ذلك لم يعكس تطويراً فعلياً في النظام، وما زال النظام المحاسبي الحكومي الحالي نظاماً تقليدياً قائماً على الأساس النقدي. من ناحية أخرى لم تكن هناك أية دراسة شاركت بها الأطراف المختلفة ذات الصلة بالنظام المحاسبي الحكومي من مسؤولين ومحاسبين ومدققين من الجهات الحكومية التنفيذية والرقابية (الخاطر، 2010)، وهذا الوضع الحالي يثير كثير من التساؤلات عن الجوانب المختلفة للنظام المحاسبي الحكومي التي تحتاج إلى دراسة تحليلية عميقة يشارك بها الجميع وتتعلق بما يأتي:

- ما طبيعة وأهمية المشكلات والمعوقات التي يعاني منها النظام المحاسبي الحكومي في الوقت الحالي؟
- ما مدى الرضا عن النظام المحاسبي الحكومي الحالي من قبل الأطراف ذات العلاقة؟
- ما رأي المعنيين بشأن الاستفادة من أنظمة المحاسبة الحكومية الحديثة ومدى ملائمتها للبيئة القطرية؟

شهدت الفترة الماضية في كثير من الدول، وبخاصة الدول

المتقدمة تحولاً من نظم المحاسبة الحكومية التقليدية التي تتبنى الأساس النقدي إلى نظم محاسبية تعتمد على أساس الاستحقاق، واتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSAS). وظهر خلال الفترة الأخيرة نقاش ومبادرات كثيرة من بعض المؤسسات الحكومية والمهنية ذات الصلة حول تطوير النظام المحاسبي الحكومي التقليدي المتبع حالياً، وذلك لمواكبة التطورات الحديثة وتقديم معلومات ملائمة ومناسبة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات في ظل الظروف والمستجدات التي تشهدها البيئة القطرية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث شهدت الدولة نمواً واضحاً في النشاط الاقتصادي، صاحبه زيادة في الإنفاق الحكومي، وأشارت الإحصائيات إلى أن الإنفاق الحكومي للدولة ارتفع من حوالي 2.5 مليار دولار عام 1995 إلى ما يزيد على 60 مليار دولار في السنة المالية 2014/2015 (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية).

إلا أن كل ذلك لم ينتج عنه تشخيص متكامل للوضع الحالي، وتحديد المشكلات والمعوقات، وتحديد مجالات وطرق تطوير النظام، وتحديد أهم العوامل المساعدة على نجاح عملية التحول للأنظمة الحديثة التي تعتمد على أساس الاستحقاق، وتحديد أفضل أساليب وطرق التطبيق التي تناسب البيئة القطرية، وذلك في ظل دور

أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها الأولى في دولة قطر التي تتناول واقع ومستقبل المحاسبة الحكومية من خلال دراسة ميدانية، تعتمد على استبانة شارك فيها عدد كبير من المعنيين بالنظام المحاسبي الحكومي. وكذلك تتضح أهمية البحث من قلة الدراسات المتعلقة بالمحاسبة الحكومية خلال الفترة الماضية؛ حيث إن واقع المحاسبة الحكومية بالدولة يحتاج إلى تحديد دقيق للمشكلات والمعوقات ومجالات التطوير من وجهة نظر المسؤولين والمحاسبين والمدققين بالأجهزة الحكومية وهذا ما تفتقده الدراسات السابقة.

كذلك تتضح أهمية البحث مما شهدته الدولة من نمو اقتصادي كبير؛ حيث زادت إيرادات الدولة بشكل مطرد خلال الفترة الماضية وعدد العاملين بالقطاع الحكومي مع زيادة مستمرة في مستوى حجم الإنفاق الحكومي وقيام الدولة بالمشاركة في كثير من المشروعات الكبيرة. ويوضح الجدول (1) حجم

- ما أهم العوامل التي تساعد على النجاح في تطبيق الأنظمة الحديثة في المحاسبة الحكومية؟
- ما الفوائد والمنافع المترتبة على تطبيق الأنظمة الحديثة في مجال المحاسبة الحكومية التي تناسب ظروف البيئة القطرية؟
- ما الطرق الملائمة والمناسبة لعملية التحول إلى تلك الأنظمة الحديثة؟
- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين آراء المعنيين من مسؤولين ومحاسبين ومدققين حول النظام الحالي للمحاسبة الحكومية، وحول كيفية تطويره، تلك التي تعود إلى صفاتهم الشخصية وخبراتهم وطبيعة عملهم؟
- في ما يأتي نتناول أهمية البحث، وأهدافه، وأسلوب الدراسة، وتحليل الدراسات السابقة. أما الجزء الثاني فإنه يتضمن تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وأخيراً النتائج والخاتمة.

جدول 1

نمو الإنفاق الحكومي

السنة	إجمالي المصروفات الحكومية (بالآلاف ريال)	الناتج المحلي الإجمالي (بالآلاف ريال)	نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي الإجمالي
1997	16387	41124	%40
2001	19268	62341	%31
2007	83074	290152	%29
2010	139859	455445	%31
2014	244821	764797	%32

المصدر: بيانات المجلس الأعلى للتخطيط 2015

مدى إمكانية تبني دولة قطر لتلك المعايير. وأخيراً قد يخدم البحث الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية لوضع مناهج مناسبة للمحاسبة الحكومية حيث تفتقر هذه الجهات لمثل هذه الأبحاث في الوقت الحاضر.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى دراسة واقع ومستقبل النظام المحاسبي الحكومي وإمكانية تطويره في دولة قطر، وبشكل خاص تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1 - تحديد أهم المشكلات والمعوقات التي يعاني منها النظام المحاسبي الحكومي الحالي.
- 2 - دراسة مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية، وتحديد العوامل التي تساعد على نجاح التطبيق وتحديد أهم المنافع والفوائد المرجوة منها والطريقة المناسبة للتطبيق.
- 3 - تحديد مدى وجود فروق في وجهات نظر المشاركين بالدراسة تعود إلى صفاتهم الشخصية حول النظام الحالي للمحاسبة الحكومية وكيفية تطويره.

أسلوب البحث

يتضمن البحث دراسة تحليلية نظرية للدراسات السابقة لمعرفة الواقع الحالي للمحاسبة الحكومية، والتطورات التي حدثت لها مع التركيز على دولة قطر،

المصروفات الحكومية ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي من عام 1997 إلى 2014. ويتضح من هذا الجدول أن هناك زيادة مستمرة في المصروفات الحكومية، وأنها تمثل نسبة مرتفعة من إجمالي الناتج المحلي بلغت 32% عام 2014.

وكذلك تتضح أهمية البحث في ضرورة وجود نظام محاسبي متكامل للمحافظة على أموال الدولة ومراقبة أوجه الإنفاق، ويقدم معلومات ملائمة تفي بحاجة أجهزة الرقابة والتخطيط وغيرها من الأجهزة التنفيذية. وتجدر الإشارة إلى أن مصادر الإيرادات الحكومية لدولة قطر تعتمد على الغاز والنفط بشكل رئيس، وهو ما يسهل متابعتها والرقابة عليها، في حين تعد أوجه الصرف متنوعة ومتعددة، وهو ما يبرز أهمية المحاسبة الحكومية بالدولة وتطوير أساليب الرقابة على الإنفاق الحكومي. من زاوية أخرى فإن تسليط الضوء على مشكلات ومعوقات النظام المحاسبي الحكومي وبلورة مقترحات لتطويره من وجهة نظر العاملين بهذا القطاع سيساعد الجهات المعنية بالدولة مثل مجلس الوزراء، ووزارة المالية، وديوان المحاسبة، والجهات الأخرى التنفيذية على تفادي هذه المشكلات ووضع الحلول لها والنهوض بالمحاسبة الحكومية وتطوير قدرات وإمكانات العاملين بها.

وفي ظل التطورات التي تمر بها المحاسبة الحكومية واتجاه الدول المتقدمة والنامية إلى تبني معايير المحاسبة الدولية الحكومية (IPSAS) فإن هناك أهمية لدراسة

وفي عام 1993 صدر القانون رقم (22) بتنظيم وزارة المالية والاقتصاد والتجارة. ثم صدر القانون رقم 11 لسنة 2005 بشأن تنظيم وزارة المالية وتحديد اختصاصاتها. وقد شكلت لجنة من قبل مجلس الوزراء عام 2007 باسم "لجنة القيمة مقابل التكلفة"، بهدف التحقق من مدى توافر شروط الاقتصاد والفعالية والكفاءة في الخدمات المقدمة من قبل أجهزة الدولة، بما يؤدي إلى تطوير نظام إعداد الموازنة العامة وفقاً لموازنة البرامج والأداء، ولم تحقق تلك اللجنة الأهداف المرجوة.

ثم صدر القرار الأميري رقم (16) لسنة 2009 يحدد علاقة وزارة المالية بباقي الوزارات، وإنشاء وحدة تدقيق داخلي بكل وزارة، وأخيراً صدر قانون الموازنة العامة الجديد لسنة 2015، الذي أضاف مسؤوليات أكثر لوزارة المالية في تنظيم السياسة المالية للدولة، وتتولى وزارة المالية تحديد المعايير والأسس المحاسبية المستخدمة.

وقد تبين للباحثين من دراسة تلك القوانين والتشريعات والقرارات أن بها جوانب قصور، وأنها لم تؤد إلى تطوير النظام المحاسبي الحكومي بدولة قطر. ونظراً لأهمية تلك التشريعات في تطوير هذا النظام فإنه سيتم أخذها في الاعتبار عند إجراء الدراسة الميدانية للبحث.

الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت نظم المحاسبة الحكومية إلى مجموعتين؛ اشتملت المجموعة الأولى على

والاطلاع على القوانين والتشريعات، ومدى تأثيرها في تطور النظام المحاسبي الحكومي، وكذلك القيام بدراسة ميدانية شاملة تضمنت استبانة وجهة للممارسين بجميع الجهات الحكومية للتعرف إلى أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه النظام المحاسبي الحكومية، وكذلك معرفة آرائهم بشأن الجوانب المختلفة لتبني معايير المحاسبة الدولية الحكومية (IPSAS).

التشريعات والقوانين المتعلقة بالمحاسبة الحكومية بالدولة

يمكن القول بأن التشريعات والقوانين المتعلقة بالمحاسبة الحكومية بدأت عام 1960 بإنشاء وزارة المالية. وفي عام 1962 صدر القانون رقم (2) بشأن تنظيم السياسة المالية للدولة، وهو أول قانون ينظم المحاسبة الحكومية في الدولة. ثم صدر القانون رقم (5)، وحدد اختصاصات وزارة المالية ومن أهمها أنها تتولى السياسة المالية للدولة وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، ومراقبة تنفيذها، وإعداد الحساب الختامي. وفي عام 1973 صدر القانون رقم (5) بإنشاء ديوان المحاسبة ليتولى مراجعة حسابات الوحدات الحكومية. وصدر أول دليل للحسابات عام 1977 الذي تضمن حسابات الموازنة من إيرادات ونفقات. وصدر أول قانون للموازنة العامة سنة 1989 وهو يعد نقطة تحول في النظام المحاسبي الحكومي؛ حيث أوضح القواعد والمبادئ التي تقوم عليها الموازنة العامة للدولة، وقواعد تنفيذها وإعداد حسابها الختامي.

منتظمة في بعض الحالات، وضعف دور وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية، وضعف دور أجهزة التدقيق.

وقدمت بعض من تلك الدراسات اقتراحات وتوصيات من شأنها استخدام نظام محاسبي حكومي متطور يفي بالاحتياجات ويحافظ على موارد الدولة ويراقب الإنفاق العام ويقيس كفاءة استخدام الموارد وفعاليتها (ندوة ديوان المراقبة العامة، 2014؛ باعجاجة، 2012؛ القطيش، 2011؛ الحسين، 2010؛ الكعبي، 2007؛ الخاطر والحمود، 2004؛ الرويتع، 2002؛ أبوشناف والطحان، 1996؛ اللوزي والقطامين، 1996؛ الشاهين، 1996؛ الطحان، 1995؛ الكواري، 1995؛ الصائغ، 1994؛ سنون، 1994؛ العوام، 1989؛ تركي، 1988؛ مصطفى، 1980؛ Henry، 1999؛ Luder، 2000؛ Chang & Khumawala، 1994).

من زاوية أخرى حظيت المحاسبة الحكومية في دولة قطر باهتمام من قبل الحكومة بعد الاستقلال عام 1971، وظهر ذلك في جميع تقارير الإصلاح الإداري، حيث صدر كثير من التوصيات منها إنشاء جهاز مركزي للرقابة يقوم بمراقبة حسن سير الإدارة المالية بالدولة (تقرير عام 1971)، وتطوير مفهوم الموازنة، وتطوير أنظمة المحاسبة والرقابة المالية، وإعادة النظر في القوانين والأنظمة المالية؛ بغية تطويرها وفقا لتطور الإدارة العامة ودورها في التنمية الوطنية (تقرير 1976)، وإقامة نظم لمحاسبة التكاليف بغرض إعداد موازنات أكثر دقة، وتصميم الإجراءات

الدراسات الخاصة بتوصيف وتقييم وتحديد المشكلات التي تعاني منها نظم المحاسبة الحكومية التقليدية، في حين تناولت المجموعة الثانية موضوع تطبيق معايير المحاسبة الدولية الحكومية (IPSAS) وبخاصة في الدول المتقدمة والتحديات التي تواجه عملية التطبيق والفوائد المرجوة منها، وفي ما يأتي تحليل مختصر لتلك الدراسات.

دراسات تناولت توصيف وتقييم نظم المحاسبة الحكومية التقليدية

استهدفت تلك الدراسات وصف وتقييم نظم المحاسبة الحكومية التقليدية التي تعتمد على الأساس النقدي أو الأساس النقدي المعدل، وتعتمد على استخدام الموازنة العامة التقليدية والتي يطلق عليها موازنة الاعتمادات والبنود.

وقد أشارت معظم تلك الدراسات إلى المشكلات والمعوقات التي تعاني منها نظم المحاسبة الحكومية التقليدية بالدول النامية؛ ومنها المركزية، وبطء الإجراءات، والبيروقراطية، وقصور القوانين والتشريعات المنظمة، وعدم وجود مؤشرات لقياس الأداء، وعدم استخدام محاسبة التكاليف، وعدم استخدام الاتجاهات الحديثة في إعداد الموازنات؛ مثل موازنة البرامج والأداء، ونقص الكوادر المؤهلة والمدرية، وعدم توافر أنظمة محاسبية آلية متطورة، والافتقار للشفافية والمساءلة، وعدم وجود رقابة ومحاسبة عن الأصول الثابتة وإهلاكاتها، وعدم وجود دفاتر

الخمسينيات وتطورها وتأثيرها بتقلبات أسعار النفط والرقابة على الإنفاق الحكومي، ولكنها لم تنطرق إلى نظام المحاسبة الحكومية.

ومنذ تلك الدراسات لم يحدث أي تطور للمحاسبة الحكومية بالدولة من مختلف الجوانب، ومع إنشاء جامعة قطر للجمعية العلمية للمحاسبة عام 2004، ثم تأسيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عام 2008 ظهر اهتمام أوسع بالمحاسبة الحكومية، ونظمت الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر مجموعة من البرامج التدريبية لرفع كفاءة المحاسبين والمدققين الحكوميين. وتم عقد ندوة حول المحاسبة الحكومية عام 2010 وكانت أهم نتائجها تعدد أوجه قصور نظام المحاسبة الحكومية القائم أهمها المركزية المفرطة من قبل وزارة المالية، وأوصت الندوة بتطوير النظام من خلال وضع نظام لتقييم المصروفات الحكومية، والربط الإلكتروني بين وزارة المالية والأجهزة الحكومية، والتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، وتطوير الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المحاسبية وتنمية مهاراتها وتحفيزها، وتقييم الأداء والكفاءة والفعالية، مع ضرورة استقلالية ديوان المحاسبة. تجدر الإشارة إلى أن هناك دوراً محدوداً لمعهد التنمية الإدارية في الدولة في عقد دورات تدريبية في مجال المحاسبة الحكومية.

وقد نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع الجمعية

لإعداد موازنات متعددة السنوات، وتطوير نظام إداري للتقارير المالية (تقرير 1978)، ولكن من الملاحظ أنه على الرغم من أهمية تلك التوصيات فإنه لم يتم الأخذ بمعظمها، وأهم ما تم تنفيذه منها هو إنشاء ديوان المحاسبة، إلا أن دوره مازال محدوداً في الرقابة وتقييم الأداء؛ حيث يقوم بمراجعة وفحص قانونية الإنفاق الحكومي ومدى تطبيق القوانين والأحكام واللوائح المالية المقررة، دون الاهتمام بالكشف عن مدى اقتصادية هذا الإنفاق ومدى مراعاته لأفضل أساليب الأداء بالأجهزة الحكومية (الخاطر والحمود، 2005؛ عبدالخالق، 1989).

وتعد دراسة (عبدالخالق، 1989) أول دراسة تناولت الإدارة المالية وتطورها خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في دولة قطر. ثم قدم سنون (1995) دراسة نظرية استهدفت تحديد ما إذا كان نظام المحاسبة الحكومية المطبق في دولة قطر يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية للإدارة الحكومية؛ حيث تم توصيف وتحليل وتقييم النظام وتحديد مجالات التطوير، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أوجه قصور في نظام المحاسبة الحكومية تتمثل في المركزية الشديدة، ولا تقدم القوانين والتعميمات والقرارات الصادرة إطاراً متكاملًا للمحاسبة الحكومية. وقد أوصت الدراسة بإصدار قانون بشأن المحاسبة الحكومية يشمل جميع مقومات المحاسبة والرقابة على الجوانب المالية للدولة. كما تناولت دراسة (الكواري، 1995) أهم ملامح الموازنة العامة منذ بداية

معايير المحاسبة الحكومية الدولية بنهاية عام 2012. وعلى الرغم من أن دولة قطر تستخدم الأساس النقدي المعدل فإنها وضعت خطاً لتطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية، وأشارت الدراسة إلى أن كلا من الجانب السياسي وأصحاب المصالح يمثلون عوامل لا تدعم إصلاح النظام المحاسبي الحكومي وتبني معايير المحاسبة الحكومية الدولية، ولكن المنظمات المهنية ومكاتب المحاسبة تمثل عوامل دعم لعملية الإصلاح.

ومؤخراً نظمت وزارة المالية بالدولة ورشة عمل (2015) حول تطوير الأداء المالي للدولة، وأشار فيها وزير المالية إلى أن التطوير في المحاسبة الحكومية يشمل التحول إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية، وأن هذا التطوير يتطلب تعاوناً وتنسيقاً وشفافية بين الوزارة والأجهزة الحكومية.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول إن الدراسات المتعلقة بنظم المحاسبة الحكومية التقليدية تناولت المشكلات وأوجه القصور في تلك النظم وقدمت بعض مقترحات التطوير، وسيتم تناول تلك المشكلات من خلال الدراسة الميدانية للبحث.

ومن زاوية أخرى فإن الدراسات والندوات والمؤتمرات التي تناولت واقع المحاسبة الحكومية في دولة قطر تعد محدودة ونظرية وصفية، وهو الأمر الذي تطلب القيام بهذه الدراسة الحالية الشاملة والميدانية التي تأخذ في الاعتبار وجهة

العلمية للمحاسبة وبمشاركة الجهات المعنية مثل وزارة الاقتصاد والمالية وديوان المحاسبة ملتقى بعنوان "المحاسبة الحكومية في دول مجلس التعاون والتحديات المعاصرة" (2010). وكانت أهم توصياته تأكيد أهمية تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليوافق التطورات والأحداث المعاصرة، وتطبيق معايير المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، وضرورة منح أجهزة الرقابة المالية مزيداً من الاستقلالية، وضرورة تطوير أجهزة الرقابة المالية لتساير التطورات الحديثة في الدول المتقدمة، والعمل على تطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة بما يمكن من قياس كفاءة الإنفاق الحكومي وفاعليته، وأهمية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالمحاسبة الحكومية والجمعيات والهيئات المحاسبية المهنية والعلمية من أجل نشر الوعي المحاسبي الحكومي.

من ناحية أخرى تناولت دراسة (Abushamsieh et al., 2013) إصلاح نظام المعلومات المالي الحكومي في دول الخليج مع التركيز على دولة قطر. وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح التشريعي في دول مجلس التعاون الخليجي مازال غير كاف، ومازالت دول عمان والبحرين والإمارات والسعودية تستخدم الأساس النقدي المعدل، ولا توجد لديها خطط واضحة لتبني أساس الاستحقاق، ولكن دولة الكويت وضعت خطة عام 2008 تهدف إلى تبني أساس الاستحقاق مع تبني

الحكومي والقطاع الخاص، من خلال تغيير القطاع الحكومي ليصبح أكثر قرباً من القطاع الخاص، بما يجعله أكثر خضوعاً للمساءلة والشفافية من خلال قياس المخرجات والنتائج. كما أشار Lapsley (1999) إلى أن المحاسبة الحكومية التقليدية على الأساس النقدي لم تعد مرضية بسبب عدم تقديم صورة مالية دقيقة وعدم تقديم معلومات محاسبية ملائمة بما يدعم أنشطة الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء. ولذا هناك تحول في المحاسبة الحكومية تجاه استخدام أساس الاستحقاق.

من زاوية أخرى تمثل عملية إصلاح النظام المحاسبي خطوة أساسية في الإصلاح الحكومي فقد أكد Christiaens & Peteghem (2007) أنه بدون التنفيذ السليم للنظام المحاسبي الحكومي لن تتحقق الفوائد والمنافع المتوقعة للإصلاح الحكومي، وكذلك توفير المعلومات المالية المناسبة لدعم هذا الإصلاح. وقد أصدر اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC) عام 2011 بياناً بشأن أسباب أزمة ديون الحكومات ومنها الاعتماد على الأساس النقدي، كما أشار Brian Quinn في دراسة (PwC 2013) إلى أن الأساس النقدي لا يلائم القرن الحادي والعشرين. وأشارت دراسة (Toudas et al., 2013) إلى أن العولمة تمثل ثورة تاريخية لها انعكاساتها على المحاسبة وقد تأثرت المحاسبة الحكومية بذلك وهذا يتطلب تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية.

نظر المعنيين والمهتمين في هذا المجال حول واقع المحاسبة الحكومية ومستقبلها في الدولة، كما لم تتطرق الدراسات السابقة إلى مدى وجود فروق بين المشاركين تعود إلى صفاتهم الشخصية، وهذا ما سيتم أخذه في الاعتبار عند وضع فروض البحث.

دراسات تناولت استخدام معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSAS)

تناولت هذه الدراسات موضوع التحول إلى استخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية وتطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IPSAS)، وحددت الأسباب الداعية لهذا التحول وأهدافه والفوائد المرجوة منه وتحدياته وطرق التنفيذ (الجزراوي وصالح، 2012؛ باعجاجة، 2012؛ الهتلان، 2010؛ فضل، 2008؛ Ijeoma & Oghoghomeh, 2014؛ Christiaens et al., 2014؛ Abushamsieh et al., 2013؛ Brusca, et al., 2013؛ Ernst and Young, 2012؛ G. and Soverchia, M., 2011؛ Stamatiadis, 2010؛ Christiaens et al., 2010؛ Grossi, IFAC, 2008؛ Saleh, 2007؛ Christiaens & Peteghem, 2007؛ Alam, 2006؛ Christensen, 2002؛ Godfry, et al., 2000؛ Lapsley, 1999؛)

وقد أشار Hood (1995) إلى أنه منذ عام 1995 يركز المفهوم الجديد للإدارة العامة (New Public Management (NPM على تقليل الفوارق بين قطاع الخدمات

المحاسبة على أساس الاستحقاق في الدول النامية بشكل كبير. كما أشارت الدراسة إلى أن عملية التحول إلى أساس الاستحقاق وتطبيق المعايير الدولية تحتاج إلى تدريب الموظفين ونظام لتكنولوجيا المعلومات وإستراتيجية فعالة لإدارة التغيير. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أنه خلال خمس سنوات ستطبق حوالي 63٪ من الدول المتضمنة في الدراسة معايير المحاسبة الحكومية الدولية.

من زاوية أخرى استهدفت دراسة (Ijeoma & Oghoghomeh, 2014) تحليل المنافع والتحديات الناتجة عن اعتماد معايير المحاسبة الحكومية الدولية في نيجيريا، وتشير نتائج الدراسة إلى أنه من المتوقع ارتفاع مستوى المساءلة والشفافية في القطاع الحكومي، ويصبح أكثر كفاءة وفاعلية مع اعتماد تلك المعايير، وكذلك تحسين المقارنة بين المعلومات المالية في نيجيريا وباقي دول العالم، كما ستتوافر معلومات أكثر فائدة لمتخذي القرارات، وتحسين جودة التقارير المالية، وأوصت الدراسة بأن تستعين الحكومة بالمختصين والخبراء الداخليين والخارجيين لإجراء عملية التحول نحو اعتماد المعايير الدولية، والبدء في تطبيق اللامركزية في العمل بالقطاع الحكومي.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول إنه بسبب أوجه قصور كثيرة متعلقة بنظام المحاسبة الحكومية التقليدي والذي مازال يطبق في بعض الدول فإن هناك اتجاهاً واضحاً لتطبيق أساس الاستحقاق وتبني

وقد أشارت دراسة (Stamatiadis, 2010) إلى أن حكومة اليونان بدأت استخدام نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق في قطاع الخدمات الصحية الحكومي عام 1997، واستهدفت تلك الدراسة تحديد معدل تطبيق هذا النظام وتقييم المعلومات المحاسبية الناتجة عنه. وقد تبين أن أهم أسباب عدم تطبيق النظام هي عدم كفاية الموارد وارتفاع تكاليف تصميم وتنفيذ النظام. أما أهم فوائد تطبيق النظام فهي تحسين الرقابة على الأصول والالتزامات، وتحسين القياس والإفصاح عن المركز المالي، وتحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومات المالية، وتحسين عملية اتخاذ القرارات المعتمدة على معلومات دقيقة وملائمة وموثوق فيها.

وقد تناولت دراسة مؤسسة PwC (2013) واقع ومستقبل المحاسبة الحكومية بمختلف الدول، واشتملت عينة الدراسة على 100 دولة. وتتمثل أهم نتائج الدراسة في أن هناك تنوعاً كبيراً في الممارسات المحاسبية في مختلف الدول، ولم يقدم الأساس النقدي معلومات عن الأصول والالتزامات في القطاع الحكومي، أو تقديم تقارير مالية مفيدة لأغراض الرقابة والتخطيط. وهناك اتجاه واضح نحو تطبيق أساس الاستحقاق مع تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية، وذلك لتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة، وتوفير معلومات أفضل لصنع القرار، وتعزيز مصداقية البيانات المالية للحكومات. وتتوقع الدراسة حدوث تحول نحو

يعاني منها النظام المحاسبي الحكومي الحالي، والتعرف إلى مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية، وتحديد أهم العوامل التي تساعد على نجاح التطبيق، وكذلك أهم المنافع والفوائد المرجوة منها والطريقة المناسبة للتطبيق.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في المحاسبين والمدققين العاملين بالجهاز الحكومي لدولة قطر. وطبقاً لبيانات جهاز الإحصاء عن تعداد عام 2011 فقد بلغ عدد المحاسبين والمدققين الحكوميين 4000 محاسب ومراجع، ويوضح الجدول (2) توزيع المحاسبين على جهات العمل الحكومية، ويمثل المحاسبين والمدققين القطريين حوالي 34٪ من إجمالي المحاسبين.

وقد تم توزيع عينة عشوائية من 500 استبانة على جميع الوزارات والهيئات الحكومية، وبلغ عدد الردود 304 استبانة وتم استبعاد 17 استبانة غير مكتملة، ليصبح العدد 287 استبانة بنسبة استجابة

معايير المحاسبة الحكومية الدولية بمختلف الدول المتقدمة والنامية. وتتركز المناقشات بالدراسات السابقة على العوامل التي تساعد على التنفيذ وتحقيق الفوائد والمنافع المرجوة من مثل هذا النظام والطرق الملائمة لتطبيقه.

الدراسة الميدانية

قبل تصميم استبانة الدراسة الميدانية قام الباحث بعدد من المقابلات البحثية مع بعض المسؤولين الماليين في الجهاز الحكومي، وقد تبين أن هناك اختلافاً في وجهات النظر بشأن درجة الرضا والمشكلات والمعوقات ومدى توافر الكوادر المؤهلة، وقد يعود ذلك الاختلاف إلى أمور كثيرة مثل خبرات المشاركين وطبيعة الجهات التي يعملون بها ووظائفهم، وقد تم أخذها عند وضع تساؤلات وإجراء الدراسة الميدانية.

يتناول الجزء الآتي من الدراسة تحديد المجتمع الذي يتم اختيار العينة منه وعرض الأساليب الإحصائية المستخدمة لدراسة أهم المشكلات والمعوقات التي

جدول 2
المحاسبون حسب الجنسية والقطاع – تعداد 2011

القطاع	قطري		غير قطري		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
إدارة حكومية	940	69%	981	37%	1.921	48%
عام/ مؤسسة حكومية	206	15%	631	24%	837	21%
مختلط	225	16%	1.017	39%	1.242	31%
إجمالي المحاسبين	1.371	100%	2.629	100%	4.000	100%

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

والعوامل التي تساعد على ذلك والمنافع المرجوة منها وكيفية تطبيقها.

الأساليب المستخدمة في تحليل النتائج

تم استخدام اختبار "كرونباخ ألفا" لفحص واختبار درجة مصداقية إجابة عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، ولقياس مدى الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة، حيث تم تحليل إجابات المستجيبين على أسئلة الاستبانة وبلغ قيمة المعامل "ألفا" 0.892 وهي قيمة مرتفعة ومقبولة إحصائياً يُمكن الاعتماد عليها في تفسير النتائج الإحصائية وتعميمها.

من ناحية أخرى تم استخدام التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل نتائج هذا الجزء من الدراسة. وكذلك تم استخدام اختبار "كروسكال والس" واختبار "مان ويتني" للتعرف إلى مدى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين في الدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS. وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

توصيف عينة الدراسة

يوضح الجدول (3) توصيف مفردات عينة البحث من حيث جنسيتهم، ومؤهلهم العلمي، وتخصصهم، ومكان الحصول على المؤهل، ووظيفتهم الحالية، وفترة خبرتهم، والجهات التي يعملون بها.

57.4%، وهي نسبة مرتفعة نسبياً. وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميم الاستبانة، كما تم التحقق من صدق محتوى الاستبانة عن طريق عرضها على محكمين من ذوي الاختصاص بالمحاسبة الحكومية، حيث أبدى بعضهم عدداً من الملاحظات وتم أخذها في الاعتبار وإعداد الاستبانة في صورتها النهائية.

وقد تم إجراء اختبار للتأكد من عدم تأثير غير المستجيبين Non-Response على تحيز نتائج المستجيبين، وذلك من خلال تقسيم ردود المستجيبين إلى مجموعتين؛ تمثل المجموعة الأولى الردود المبكرة والتي بلغت 192 استبانة، وتمثل المجموعة الثانية الردود المتأخرة وقد بلغت 95 استبانة. وتم استخدام اختبار t-tests لكل مجموعة بناء على الوظيفة والجنسية والخبرة والتخصص، وقد تبين من اختبار two sample t-tests أنه ليس هناك فروق معنوية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 5%.

وقد اشتملت الاستبانة على ثلاثة أقسام؛ القسم الأول خصص لجمع المعلومات العامة عن المشاركين من حيث الجنسية والمؤهل العلمي ومصدرها والتخصص والوظيفة وسنوات الخبرة. أما القسم الثاني فقد تناول المشكلات والمعوقات وأوجه قصور النظام المحاسبي الحكومي الحالي. وأخيراً خصص القسم الثالث للتعرف إلى وجهة نظر المشاركين في تبني معايير المحاسبة الحكومية الدولية

جدول 3
خصائص المشاركين في الدراسة

النسبة المئوية	العدد	خصائص المشاركين
الجنسية:		
58%	167	- قطري
42%	120	- غير قطري
المؤهل العلمي:		
7.7%	22	- ما دون الجامعي
71.1%	204	- شهادة جامعية
21.3%	61	- دراسات عليا
التخصص:		
71.8%	206	- محاسبة
15%	43	- إدارة أعمال
6.6%	19	- تمويل
1%	3	- اقتصاد
5.6%	16	- أخرى
مكان الحصول على المؤهل:		
51.6%	148	- قطر
48.4%	139	- خارج قطر
فترة الخبرة:		
20%	57	- 1-5 سنة
46.6%	134	- 6-15 سنة
33.4%	96	- أكثر من 15 سنة
الوظيفة:		
41.5%	119	- محاسب في القطاع الحكومي
17.1%	49	- مدير مالي في القطاع الحكومي
18.1%	52	- مدقق داخلي في القطاع الحكومي
16.7%	48	- مدقق بديوان المحاسبة
6.6%	19	- أخرى
القطاع:		
12.2%	35	- وزارة المالية
16.7%	48	- ديوان المحاسبة
71.1%	204	- جهات أخرى

المحاسبين القطريين ينخرطون في العمل بالجهاز الحكومي، كما أن أعلى نسبة من المشاركين يحملون شهادة جامعية وهي

يتبين من الجدول (3) أن نسبة المشاركين القطريين بهذه الدراسة تبلغ حوالي (58%)، وهذا متوقع؛ لأن غالبية

استناداً إلى ما سبق يمكن القول إن نسبة المشاركة في هذه الدراسة مرتفعة نسبياً، والمشاركون بشكل عام لديهم إلمام ومعرفة وخبرة في مجال المحاسبة الحكومية، وهو ما يعزز ويدعم نتائج هذه الدراسة.

تحليل مدى الرضا عن نظام المحاسبة الحكومية الحالي

يبين الجدول (4) مستوى رضا المشاركين بالدراسة عن النظام المحاسبي الحكومي الحالي. ويتضح من الجدول أن درجة الرضا متوسطة من وجهة نظر جميع المستجيبين؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.18)، كما يلاحظ أن المتوسط المحاسبي يزيد على ضعف الانحراف المعياري؛ وهو ما يدل على قلة تباين آراء المستجيبين حول مستوى الرضا، وقد بلغت نسبة غير الراضين 16%، بينما بلغت نسبة الراضين 37%. ولا تتفق هذه النتيجة مع تلك التي توصل إليها كثير من الدراسات السابقة والتي تطرقت إلى النظام المحاسبي الحكومي التقليدي ومشكلاته (Stamatiadis, 2013PwC, 2010)؛ حيث تبين أن هناك عدم رضا بشكل واضح عن المعلومات التي تقدم لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؛ إذ تقتصر المعلومات الناتجة عن ذلك النظام في مقارنة المصروفات الفعلية بالمصروفات التقديرية، وكذلك مقارنة الإيرادات الفعلية بالإيرادات التقديرية دون إعطاء أي معلومات أخرى غير ذلك.

تبلغ حوالي (71%)، وبلغت نسبة الحاصلين على دراسات عليا (21%)، وتخصص معظم المستجيبين لهذه الدراسة هو المحاسبة وبلغ عددهم 206 أي ما نسبته نحو (72%).

وبلغت نسبة الحاصلين على الشهادة في دولة قطر حوالي (51.6%). وهذا أمر متوقع بسبب زيادة نسبة المشاركين القطريين ومعظمهم من خريجي الجامعة الحكومية (جامعة قطر)، وفيما يتعلق بفترة الخبرة فإن حوالي (20%) من المشاركين محدودي الخبرة (أقل من 5 سنوات) ونحو (80%) تزيد خبرتهم عن 5 سنوات، بما يعني توافر حد أدنى من الخبرة لدى المشاركين.

وفيما يتعلق بوظيفة المشاركين فإن نحو (41.5%) يعملون في وظيفة محاسب، ونحو (17%) مديراً مالياً (18%) مدققين بالقطاع الحكومي، وحوالي (17%) مدققين أو مديري تدقيق بديوان المحاسبة. أما عن الجهات التي يعمل بها المشاركون فإن (12.2%) يعملون بوزارة المالية، ونحو (16.7%) بديوان المحاسبة، والباقي يعملون بجهات حكومية أخرى. ومن المعروف أن وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن تطبيق نظام المحاسبة الحكومية وتتولى عملية الرقابة قبل الصرف، في حين يتولى ديوان المحاسبة التدقيق على الجهات الحكومية بعد الصرف على الإيرادات والمصروفات، بينما تراجع الوحدات الحكومية ذات الموازنات المستقلة من خلال مكاتب تدقيق مستقلة.

جدول 4 مستوى الرضا عن النظام الحالي

البيان	مستوى الرضا				الانحراف المعياري	مستوى المعنوية (كروسكال والس) للوظيفة
	راض جدا	راض	متوسط الرضا	غير راض على الإطلاق		
العدد	9	97	134	31	3.18	0.000
النسبة المئوية	3.1%	33.8%	46.7%	10.8%		

الحالي مرتبة تنازليا حسب درجة أهميتها، ويتضح من هذا الجدول أن جميع المشكلات ذات أهمية؛ إذ إن المتوسط الحسابي لكل منها يزيد على (3.92). كما يلاحظ أن المتوسط الحسابي لكل من هذه المشكلات يزيد على ضعف انحرافها المعياري؛ وهو ما يدل على قلة تباين آراء المستجيبين، ومن ثم على اتفاقهم إلى حد ما بشأن أهميتها.

تتمثل أهم المشكلات من وجهة نظر المستجيبين في عدم وجود مؤشرات لقياس الأداء بمتوسط حسابي (4.4)، ثم عدم وجود برامج للتدريب والتعليم المستمر للمحاسبين بمتوسط حسابي (4.38)، وعدم فاعلية وحدات التدقيق الداخلي بمتوسط حسابي (4.38)، ثم قصور التشريعات والقوانين بمتوسط حسابي (4.37)، ونقص في الكفاءات المؤهلة بمتوسط حسابي (4.34)، وآخر المشكلات أهمية من حيث الترتيب هي محدودية دور المنظمات المهنية بمتوسط حسابي (3.92)، ثم يليها عدم وجود استقرار وظيفي بمتوسط حسابي (3.93). وتتفق هذه النتيجة مع كثير من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى

وعند استخدام اختبار "كروسكال والس" لمعرفة ما إذا كان هناك اختلافات جوهرية حول مستوى الرضا تعود إلى خصائص المشاركين، اتضح أن هناك فروقا بين المستجيبين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% تعود إلى طبيعة عملهم. وباستخدام اختبار "مان ويتني" تبين أن المحاسبين يختلفون عن الآخرين حول مستوى الرضا حيث كانت درجة رضائهم أعلى من الآخرين. أما المدققون فقد كانوا أقل رضا من باقي الفئات. وقد يعود ذلك التفاوت إلى عدد من العوامل مثل مقاومة التغيير، وعدم الإلمام بالأنظمة الحديثة، واقتناعهم بالوضع الحالي، وعدم توافر التدريب المناسب، وكذلك لا يتفق هذا مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة خاصة المتعلقة بدراسة النظام المحاسبي الحكومي التقليدي.

تحليل المشكلات والمعوقات التي تواجه نظام المحاسبة الحكومية الحالي

يتضمن الجدول (5) المشكلات والمعوقات التي تواجه النظام المحاسبي

محدودة مقارنة بباقي المقررات، وقلة عدد الأكاديميين المهتمين بالبحث في هذا المجال، بالإضافة إلى صعوبة تشجيع الطلاب على الاهتمام بالمحاسبة الحكومية. وطالبت دراسة (Sciulli and Sims, 2008) الجهات المسؤولة عن الاعتماد الأكاديمي بالاهتمام بموضوعات المحاسبة الحكومية والتطورات الحديثة لها وإدراجها بالبرامج الدراسية المحاسبية.

عند تطبيق اختبار "كروسكال والس" وكذلك اختبار "مان ويتني" لمعرفة مدى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين عند مستوى معنوية 5% حول المشكلات والمعوقات التي تواجه النظام المحاسبي الحكومي تعود إلى خصائصهم الشخصية المحددة في هذه الدراسة. يظهر الجدول (5) درجة المعنوية للاختلافات بينهم؛ حيث تمت الإشارة إلى الاختلاف الذي يمثل دلالة إحصائية عند مستوى 5%. ويمكن تلخيص تلك النتائج على الوجه الآتي:

- في ما يتعلق بتأثير اختلاف جنسية المشاركين (قطريين وغير قطريين) بالدراسة أوضحت الاختبارات المستخدمة وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستجيبين في خمس مشكلات، كما تظهر بالجدول. وبشكل عام يختلف المشاركون غير القطريين عن الآخرين في درجة أهمية هذه المشكلات حيث يعدها أكثر أهمية، وهذه نتيجة قد تكون متوقعة بسبب توافر الخبرة لدى غير القطريين.

المشكلات التي تواجه النظام المحاسبي الحكومي التقليدي القائم على الأساس النقدي (الجزراوي وصالح، 2012؛ باعجاجة، 2012؛ القطيش، 2011؛ الحسين، 2010؛ الخاطر، 2010؛ الكعبي، 2007؛ الرويتع، 2003؛ سنون، 1995؛ Abushamsieh, 2013؛ PwC, 2013).

هذا؛ وقد أظهر المستجيبون اهتماماً ببعض المشكلات التي لم ترد في كل من الدراسات السابقة عن دولة قطر، وهذه المشكلات هي عدم فاعلية دور المؤسسات التعليمية في تطوير المحاسبة الحكومية، وعدم وجود إدراك لأهمية المحاسبة الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية المحاسبة الحكومية في الدولة واتجاه أغلب الخريجين، وبخاصة القطريين للعمل في القطاع الحكومي، إلا أن الاهتمام بتدريس المحاسبة الحكومية في تخصص المحاسبة في جامعة قطر محدود جداً؛ إذ إن الخطة الدراسية لهذا التخصص عدت مقرر المحاسبة الحكومية من المقررات الاختيارية من سنة 2001 حتى الآن، ولم يدرس هذا المقرر لفترة تجاوزت السنوات العشر، وهو ما قد يؤكد وجود فجوة بين المؤسسات التعليمية والقائمين على تطبيق النظام المحاسبي الحكومي بالدولة.

وهذا يتفق مع دراسة (Lowensohn and Reck, 2005) ودراسة (Sciulli and Sims, 2008) اللتين أشارتا إلى أن الاهتمام بتدريس المحاسبة الحكومية محدود في برامج المحاسبة والإدارة العامة، وأن المصادر المتاحة عن المحاسبة الحكومية

جدول 5
المشكلات والمعوقات التي تواجه النظام الحالي

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية						
			الجنسية	المؤهل	التخصص	مكان المؤهل	الوظيفة	الخبرة	القطاع
عدم وجود مؤشرات قياس الأداء	4.4	0.697	*0.008	0.173	0.421	0.405	0.101	0.651	0.267
عدم وجود برامج للتدريب والتعليم المستمر للمحاسبين	4.38	0.767	0.068	*0.000	0.880	*0.011	*0.000	0.053	*0.000
عدم فاعلية وحدات التدقيق الداخلي	4.38	0.898	*0.036	0.957	0.327	*0.008	0.3	*0.015	0.099
قصور التشريعات والقوانين المنظمة	4.37	0.733	*0.002	*0.03	0.207	*0.002	0.187	*0.049	0.640
النقص الواضح في الكفاءات المؤهلة	4.34	0.809	0.78	0.207	0.676	0.795	0.546	0.552	*0.034
الاعتماد على الموازنة العامة التقليدية وعدم تطبيق موازنة البرامج والأداء	4.32	0.8	0.065	0.841	0.724	0.273	0.166	0.869	0.631
البيروقراطية وبطء الإجراءات في الجهاز الحكومي	4.26	0.863	0.656	0.305	0.589	0.760	0.173	0.645	0.271
عدم وجود قياس وتقييم للأصول	4.24	0.814	0.38	*0.012	0.288	0.265	0.577	0.700	0.342
عدم استخدام أنظمة آلية متطورة	4.24	0.950	0.7	0.251	0.673	0.736	*0.029	0.196	*0.007
قصور المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية الحالية	4.23	0.845	*0.02	0.921	*0.047	*0.000	*0.005	0.112	*0.000
الاعتماد على أفراد محددين للقيام بالعمل وعدم إشراك الموظفين الآخرين	4.19	0.987	0.813	0.100	0.878	0.328	*0.001	0.338	*0.005
عدم فاعلية دور المؤسسات التعليمية في تطوير المحاسبة الحكومية	4.16	0.880	0.976	0.200	0.100	0.884	0.684	0.785	0.463
عدم وجود إدراك لأهمية المحاسبة الحكومية	4.15	0.853	*0.04	0.810	0.154	*0.001	*0.019	0.156	0.200
انخفاض مستوى التنسيق والعمل بروح الفريق بين الجهات المعنية بالمحاسبة الحكومية	4.14	0.891	0.339	0.331	0.416	0.834	*0.033	0.096	0.090

تابع / جدول 5
المشكلات والمعوقات التي تواجه النظام الحالي

البيان	المتوسط الانحراف	مستوى المعنوية					
		الحسابي	المعياري	الجنسية	المؤهل	التخصص	مكان المؤهل
ضعف ومحدودية دور الإدارات المالية بالوحدات الحكومية	4.07	0.835	0.882	0.043*	0.769	0.191	0.264
تختلف الجهات الحكومية في تطبيقها للنظام المحاسبي الحكومي	4.02	0.938	0.379	0.026*	0.294	0.867	0.014*
مركزية وزارة المالية	4.01	0.993	0.98	0.04*	0.264	0.614	0.044*
محدودية دور ديوان المحاسبة	3.98	0.928	0.29	0.872	0.058	0.128	0.179
عدم وجود استقرار وظيفي	3.93	1.074	0.201	0.236	0.668	0.363	0.462
محدودية دور المنظمات المهنية المحاسبية	3.92	0.901	0.378	0.493	0.808	0.585	0.004*

* معنوي عند مستوى 5%

إحصائية في درجة أهمية مشكلة واحدة هي قصور المعلومات المالية في التقارير المالية. وأشار اختبار "مان ويتني" إلى أن المحاسبين يختلفون عن تخصص الإدارة حول درجة أهمية كل من قصور التشريعات، ومحدودية دور ديوان المحاسبة وقصور المعلومات المالية؛ إذ يعدونها أكثر أهمية.

في ما يتعلق بالخبرة العملية للمشاركين تبين وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بينهم في درجة أهمية مشكلتين؛ وهما قصور التشريعات والقوانين، وعدم فاعلية وحدات التدقيق الداخلي. واتضح كذلك أن الأقل خبرة من المستجيبين لديهم رأي يختلف عن

في ما يتعلق بالمؤهل العلمي للمشاركين هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بينهم في ست مشكلات كما تظهر بالجدول. ويختلف رأي حاملي الدراسات العليا عن غيرهم في ما يختص بمركزية وزارة المالية، وعدم وجود برامج للتدريب؛ إذ إنهم يعدون هاتين المشكلتين أقل أهمية، ويعتقد الباحثون أن هذه النتيجة غير متوقعة من جانب حاملي الدراسات العليا، حيث تتوافر لديهم الدراية والمعرفة بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة أوضحت أن تلك المشكلات ذات أهمية كبيرة.

في ما يتعلق بتخصص المشاركين في الدراسة يتبين وجود اختلافات ذات دلالة

مشكلات كما هو موضح بالجدول (5). كما تبين كذلك اختلاف رأي العاملين في ديوان المحاسبة عن الآخرين في درجة أهمية مشكلة عدم استخدام أنظمة آلية متطورة؛ إذ يرون أنها أقل أهمية. ومن جهة أخرى يختلف رأي العاملين في وزارة المالية عن الآخرين في درجة أهمية مشكلتين؛ هما النقص الواضح في الكفاءات المؤهلة، والاعتماد على أفراد محددين في العمل؛ إذ يعدونهما أكثر أهمية.

وبناء على النتائج السابقة يمكن القول إن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستجيبين بشأن درجة أهمية المشكلات التي تواجه النظام المحاسبي الحكومي تعود إلى خصائصهم الشخصية، ممثلة بجنسيتهم ومؤهلاتهم العلمية ومصدر شهادتهم وتخصصاتهم وخبرتهم ووظيفتهم والقطاع الذي يعملون فيه.

تحليل مدى الموافقة على اتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSAS)

يوضح الجدول (6) مدى الموافقة على اتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية. ويبين الجدول أن نسبة الموافقين

الآخرين في ما يخص درجة أهمية مشكلة ضعف دور وحدات التدقيق الداخلي؛ إذ يعدونها أقل أهمية.

- في ما يتعلق بوظيفة المشاركين اتضح أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بينهم تتعلق بكثير من المشكلات كما هو موضح بالجدول. وقد بين اختبار "مان ويتني" اختلاف رأي المدققين العاملين في ديوان المحاسبة عن الآخرين حول درجة أهمية كل من عدم وجود برامج للتدريب وقصور المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية؛ إذ يعدونها أقل أهمية. أما المدققون العاملون في الجهات الحكومية فإنهم يختلفون عن الآخرين بشأن رأيهم في درجة أهمية ثلاث مشكلات وهي: الاعتماد على أفراد محددين للقيام بالعمل، ومحدودية دور المنظمات المهنية وانخفاض مستوى التنسيق والعمل بروح الفريق ومركزية وزارة المالية؛ إذ يعدون تلك المشكلات ذات أهمية كبيرة إذا ما قورن برأي الآخرين.

- في ما يتعلق بجهة العمل اتضح أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين حول درجة أهمية خمس

جدول 6
الموافقة على اتباع المعايير الدولية

نعم		لا		لا أدرى	
العدد	%	العدد	%	العدد	%
225	78.4%	9	3.1%	53	18.5%

تحليل العوامل التي تساعد على تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSAS)

يبين الجدول (8) العوامل التي تساعد على تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية مرتبة حسب درجة أهميتها ترتيباً تنازلياً. ويتضح من هذا الجدول أن جميع العوامل ذات أهمية كبيرة، إذ زاد المتوسط الحسابي لهم عن (4) درجات.

وتتمثل أهم العوامل من وجهة نظر المستجيبين في دعم القيادات العليا بالأجهزة الحكومية بمتوسط حسابي (4.71)، وفي المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية يأتي عامل توافر الكوادر المؤهلة وإعادة تأهيل الحاليين بمتوسط حسابي (4.69)، ثم توافر أنظمة معلومات محاسبية متكاملة وآلية متطورة بمتوسط حسابي (4.68)، ثم تحديث التشريعات والقوانين ذات العلاقة بمتوسط حسابي (4.65)، ثم نشر الوعي بأهمية تطبيق تلك المعايير من خلال التدريب والبرامج التعليمية المختلفة بمتوسط حسابي (4.58)، وآخر العوامل أهمية من حيث الترتيب هي تفعيل دور

على التحول إلى تطبيق تلك المعايير مرتفعة؛ فقد بلغت 78.4%، في حين لم تتعد نسبة غير الموافقين 3%، وهناك 18.5% ليس لهم رأي في ما يتعلق بتبني تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية.

وبناء على ذلك يمكن القول إن غالبية المشاركين في الدراسة يتطلعون إلى تطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال اتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية. ومع مقارنة تلك النتيجة بمستوى رضا المشاركين عن النظام الحالي، فقد كانت درجة الرضا متوسطة، فإن ذلك يثير التساؤل؛ حيث إنه على الرغم من أن نسبة رضا المشاركين عن النظام الحالي متوسطة فإن غالبيتهم مع تطوير ذلك النظام.

ويوضح الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاركين حول الموافقة على اتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية تعود إلى جنسيتهم فقط. وأوضحت النتائج أن الذين لم يحددوا اتباع المعايير من عدمه 75% منهم قطريون. وهذا قد يعني ذلك أن القطريين أقل إماماً بالمعايير الدولية مقارنة بغيرهم.

جدول 7

اختلاف آراء المشاركين حول الموافقة على اتباع المعايير الدولية

مستوى المعنوية						
الجنسية	المؤهل	التخصص	مصدر المؤهل	الوظيفة	الخبرة	القطاع
*0.018	0.077	0.458	0.364	0.630	0.408	0.707

* معنوي عند مستوى معنوية 5%

مشكلات تتعلق بالبيئة التشريعية والسياسية بالإضافة إلى دور القيادات.

أما بالنسبة للترتيب المتأخر لدور المنظمات المهنية من حيث درجة أهمية العوامل فقد يرجع السبب إلى ضعف الوعي بأهمية دور تلك المنظمات في الدولة، وعدم وجود هيئة مهنية تمتلك الصلاحيات التنظيمية التي تمكنها من تطوير المهنة، ونشر الوعي بأهمية المحاسبة الحكومية. وكذلك لا تتفق هذه النتيجة مع أحدث الدراسات التي ناقشت حالة دولة قطر بالنسبة لمستقبل المحاسبة الحكومية (Abushamsieh *et al.*, 2013) التي أشارت إلى أن المنظمات المهنية ستكون من الأدوات الداعمة لتطوير نظام المحاسبة الحكومية. وفي ما يتعلق باحتلال عامل توافر الموارد المادية الكافية للترتيب الأخير في الأهمية فإن هذا يختلف مع دراسة (Stamatiadis, 2010) التي أجريت في اليونان، وتوصلت إلى أن هذا العامل ذو أهمية كبيرة، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف الظروف الاقتصادية بين دولتي قطر واليونان.

ويظهر الجدول (8) نتائج اختبار "كروسكال والس" بشأن الاختلافات ذات الدلالة المعنوية بين إجابات المستجيبين حول تلك العوامل التي تعود إلى صفات المشاركين بالدراسة. ويظهر الجدول أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين المشاركين حول درجة أهمية بعض العوامل تعود إلى

المنظمات المهنية وتوافر الموارد المادية الكافية بمتوسط حسابي (4.26).

والنتيجة السابقة مرتبطة بنتائج أهم المشكلات التي تواجه المحاسبة الحكومية، وبخاصة مشكلات عدم توافر العاملين المؤهلين وإعادة تأهيل الحاليين، ومدى وجود أنظمة معلومات محاسبية متكاملة، وتحديث التشريعات والقوانين. كما تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (الجزراوي وصالح، 2012؛ الحسين، 2010؛ الخاطر، 2010؛ الخاطر والحمود، 2005؛ أبوشناف والطحان، 1995؛ Abushamsieh *et al.*, 2013; PwC, 2013; Saleh, 2007).

من ناحية أخرى أظهرت الدراسة أهمية دعم القيادات لمرحلة التطبيق؛ حيث واجهت عددا من مشروعات التطوير السابقة مثل مشروع الاستقلال المالي، ومشروع موازنة البرامج والأداء والموازنات الملحقه كثير من المشكلات بسبب غياب هذا الدعم. كما أوضحت دراسة (Abushamsieh *et al.*, 2013) أنه كان هناك مشروع لتطبيق أساس الاستحقاق ومن المتوقع الانتهاء منه وتطبيقه خلال العام المالي 2013/2014؛ حيث تمت الاستعانة بشركة "ديلويت اند توش" للمساعدة في التحول لهذا النظام بجميع الوحدات الحكومية. والملاحظ أنه لا توجد أية خطوات أو إجراءات واضحة لهذا التحول حتى الآن، كما أشار Abushamsieh (2013) *et al.* إلى أن معوقات التغيير في النظام المحاسبي الحكومي قد ترجع إلى

جدول 8
العوامل المساعدة على اتباع المعايير الدولية

البيان	المتوسط الانحراف	مستوى المعنوية					
		الحسابي	المعياري	الجنسية	المؤهل	التخصص	مصدر المؤهل
دعم القيادات العليا بالأجهزة الحكومية	4.71	0.476	0.061	0.185	0.165	0.183	*0.03
توافر العاملين المؤهلين وإعادة تأهيل الحاليين	4.69	0.510	0.424	0.704	0.626	0.078	0.070
توافر أنظمة معلومات محاسبية متكاملة وآلية متطورة	4.68	0.478	0.788	0.785	0.985	0.95	0.548
تحديث التشريعات والقوانين ذات العلاقة	4.65	0.609	0.056	0.176	0.445	*0.033	0.446
نشر الوعي بأهمية تطبيق تلك المعايير من خلال التدريب والبرامج التعليمية المختلفة	4.58	0.562	0.953	0.971	0.823	0.599	0.250
وجود إستراتيجية متكاملة وفترة محددة لتنفيذ عملية التحول	4.56	0.611	0.642	0.980	0.473	0.719	0.286
تشخيص الوضع الحالي للنظام المحاسبي الحكومي	4.54	0.574	*0.044	0.843	0.252	0.189	0.374
تطوير وتفعيل دور الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية	4.52	0.584	0.504	*0.022	0.410	0.787	*0.016
الدعم السياسي للتحول إلى المعايير الحكومية الدولية	4.49	0.739	0.064	0.078	0.740	*0.004	0.356
دعم وتفعيل دور الإدارات المالية بالوحدات الحكومية	4.46	0.558	*0.027	*0.034	0.245	0.718	0.060
توافر الحوافز للموظفين بما يدعم التحول	4.43	0.768	0.097	*0.04	0.754	*0.008	0.204
اللامركزية والمرونة وتفويض السلطات المالية	4.32	0.778	0.958	0.668	0.065	*0.007	0.37
تفعيل دور المنظمات المهنية والمؤسسات التعليمية	4.26	0.674	0.222	0.081	0.962	0.319	*0.042
توافر الموارد المادية الكافية	4.26	0.737	0.758	0.140	0.387	0.194	0.462

* معنوي عند مستوى 5%

درجة أهمية كل من تطوير وتفعيل دور الأجهزة الرقابية، وتفعيل دور المنظمات المهنية والمؤسسات التعليمية. وعند تطبيق اختبار "مان ويتني" تبين اختلاف رأي المشاركين من أصحاب الخبرة الأقل عن غيرهم في ما يتعلق بدور الأجهزة الرقابية؛ إذ يعدونه أقل أهمية. من ناحية أخرى يختلف رأي متوسطي الخبرة عن الآخرين في درجة أهمية دور المنظمات المهنية حيث يعدونه أقل أهمية.

- في ما يتعلق بمصدر مؤهل المشاركين اتضح وجود اختلافات في درجة أهمية أربعة عوامل كما هو موضح بالجدول (8)، وبينت نتائج اختبار "مان ويتني" أن الحاصلين على المؤهل من داخل دولة قطر يعدون الدعم السياسي وتحديث القوانين واللامركزية تمثل عوامل أقل أهمية. أما الحاصلون على المؤهل من خارج الدولة فإنهم يختلفون عن الآخرين في درجة أهمية توافر الحوافز للموظفين؛ إذ يعدونها أقل أهمية، وهذا قد يكون له ارتباط بالنجاعة المتعلقة باختلاف المؤهل.

- في ما يتعلق بالوظيفة تبين أن هناك اختلافاً بين المشاركين في عامل واحد فقط، هو دعم القيادات العليا بالأجهزة الحكومية، وقد اشار اختبار "مان ويتني" إلى أن المدققين الداخليين يختلفون، إذ يعدون هذا العامل أكثر أهمية.

- يتضح من الجدول (8) عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين المشاركين في ما يتعلق بدرجة أهمية

جنسيتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ومصدر مؤهلهم وذلك على النحو الآتي:

- في ما يتعلق بالجنسية اتضح أن هناك اختلافاً بين المشاركين حول أهمية عاملين فقط هما تفعيل دور الإدارات المالية، وتشخيص الوضع الحالي للنظام المحاسبي الحكومي. وأشار اختبار "مان ويتني" إلى أن القطريين مهتمون بتفعيل دور الإدارات المالية، وذلك نظراً لأن لهم دوراً واضحاً في سير العمل بتلك الإدارات، ومن ناحية أخرى يختلف رأي المشاركين غير القطريين في ما يختص بدرجة أهمية تشخيص الوضع الحالي؛ حيث يعدونه أكثر أهمية، وهذا قد يعود لزيادة معرفتهم وخبرتهم.

- في ما يتعلق بالمؤهل اتضح أن هناك اختلافات بين المشاركين في درجة أهمية ثلاثة عوامل كما هو موضح بالجدول (8). وقد بين اختبار "مان ويتني" أن أصحاب المؤهلات العليا يختلفون عن غيرهم في ما يتعلق بدرجة أهمية هذه العوامل؛ إذ يعدون كلا من تطوير وتفعيل دور الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية، ودعم وتفعيل دور الإدارات المالية بالوحدات الحكومية أكثر أهمية، ولكن من ناحية أخرى يعدون عامل توافر الحوافز للموظفين أقل أهمية.

- في ما يتعلق بتأثير فترة خبرة المشاركين بالدراسة أوضحت النتائج وجود اختلافات بين المشاركين حول

تحسين عملية التخطيط والاستخدام الأمثل للموارد بمتوسط حسابي (4.59)، ثم بالمرتبة الرابعة من حيث الأهمية تأتي فائدة تحسين مصداقية المعلومات المالية الحكومية بمتوسط حسابي (4.58). وآخر الفوائد من حيث درجة الأهمية هي تحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومات المالية بالدولة وخارجها بمتوسط حسابي (4.38)، ثم التقييم والمراقبة السليمة للمخزون بمتوسط حسابي (4.37) وهذه النتائج متوقعة؛ لأن هذا الأمر متعلق بالدول المرتبطة بمتطلبات المنظمات الدولية والدول المانحة للقروض والمساعدات. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه عدد من الدراسات السابقة (Ijeoma and Oghoghomeh, 2014; PwC, 2013; Abushamsieh, et al., 2013; Brusca, et al., 2013, Stamatiadis, 2009; Saleh, 2007; Christensen, 2002)، وبخاصة في ما يتعلق بالشفافية والمساءلة وتوفير معلومات دقيقة وملائمة.

من ناحية أخرى أوضحت نتائج اختبارات "كروسكال والس" و"مان ويتني" بعض الاختلافات ذات الدلالة المعنوية بين المشاركين بالدراسة بشأن درجة أهمية بعض الفوائد والمنافع المرجوة من تطبيق المعايير تعود إلى مؤهلاتهم، ومصدر شهادتهم، ووظائفهم، وسنوات خبراتهم، وذلك على الوجه الآتي:

- في ما يتعلق بمكان الحصول على المؤهل فهناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين بشأن تحسين

جميع العوامل تعود إلى تخصصهم والقطاع الذي يعملون به.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستجيبين حول درجة أهمية العوامل التي تساعد على تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية ترجع إلى جنسياتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم ومصدر المؤهل، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ما يتعلق بتخصصهم والقطاع الذي يعملون به.

تحليل فوائد ومنافع تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSAS)

يوضح الجدول (9) الفوائد والمنافع المترتبة على تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية مرتبة حسب درجة أهميتها ترتيباً تنازلياً. ويلاحظ من هذا الجدول أن هذه المجموعة من المنافع ذات أهمية كبيرة؛ إذ إن المتوسط الحسابي لكل منها يزيد على (4.37). كما أن المتوسط الحسابي لكل منها يزيد على ضعف الانحراف المعياري، وهو ما يدل على اتفاق المستجيبين إلى حد ما حول منافع تطبيق تلك المعايير المحددة بالدراسة. وتتمثل أهم تلك المنافع من وجهة نظر المستجيبين في زيادة مستوى المساءلة والشفافية والنزاهة في الوحدات الحكومية بمتوسط حسابي (4.69)، ثم تحسين عملية اتخاذ القرارات المعتمدة على معلومات دقيقة وملائمة وموثوق فيها بمتوسط حسابي (4.68). أما الفائدة الثالثة من حيث الأهمية فقد كانت

جدول 9
فوائد اتباع المعايير الدولية ومنافعها

البيان	المتوسط الانحراف الحسابي	المتوسط المعياري	الجنسية	المؤهل	التخصص	مستوى المعنوية		
						مصدر المؤهل	الوظيفة	الخبرة القطاع
زيادة مستوى المساءلة والشفافية والنزاهة في الوحدات الحكومية	4.69	0.5	0.121	0.076	0.102	0.192	*0.001	0.688
تحسين عملية اتخاذ القرارات المعتمدة على معلومات دقيقة وملائمة وموثوق فيها	4.68	0.573	0.933	0.765	0.925	0.36	0.111	0.729
تحسين عملية التخطيط والاستخدام الأمثل للموارد	4.59	0.616	0.619	0.423	0.192	0.707	0.090	0.898
تحسين مصداقية المعلومات المالية الحكومية من خلال استخدام معايير محاسبية دولية صادرة عن هيئة مستقلة	4.58	0.589	0.507	0.167	0.623	0.618	0.155	0.575
تحسين القياس والإفصاح عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية	4.57	0.597	0.190	0.928	0.510	*0.003	*0.004	*0.046
تحسين الرقابة المالية على الأصول والالتزامات	4.55	0.607	0.310	0.840	0.610	0.711	0.08	0.391
توفير معلومات مقارنة تساعد في تقييم كفاءة وفعالية الوحدات الحكومية وتقييم أدائها على أسس سليمة	4.55	0.607	0.564	0.909	0.714	0.934	0.077	0.606
تقديم معلومات مفيدة عن محاسبة ومراقبة التكاليف	4.42	0.689	0.332	0.953	0.914	0.294	0.638	0.656
تحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومات المالية بالدولة وخارجها	4.38	0.679	0.658	0.071	0.546	0.632	*0.423	0.629
التقييم والمراقبة السليمة للمخزون	4.37	0.788	0.404	0.281	0.890	0.149	*0.006	0.184

* معنوي عند مستوى 5%

وظائفهم. ومن ناحية أخرى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ما يتعلق بجنسيتهم ومؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم والقطاع الذي يعملون فيه.

تحليل طرق تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSAS)

يتضمن الجدول (10) نتائج التحليل الإحصائي لأراء المشاركين بشأن طرق تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية مرتبة ترتيباً تنازلياً طبقاً للمتوسط الحسابي لدرجة الموافقة؛ حيث توزعت إجابات المشاركين بين أوافق بشدة ولا أوافق على الإطلاق.

ويظهر الجدول (10) أن الطريقة التي حصلت على أكبر درجة موافقة هي تطبيق المعايير الدولية في عينة من الوحدات الحكومية، ثم يتم تعميم استخدام المعايير في جميع الوحدات الحكومية؛ وذلك بمتوسط حسابي (4.13). وفي المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة تأتي طريقة اختيار وتطبيق بعض المعايير الدولية التي تناسب وتلائم دولة قطر بمتوسط حسابي (4.07). والطريقة التي حازت أقل موافقة هي تطبيق المعايير الدولية إجبارياً في بعض الوحدات وترك الأمر اختياريًا للوحدات الأخرى بمتوسط حسابي (2.51)، ثم طريقة التطبيق الكلي للمعايير الدولية وإلغاء النظام المحاسبي الحالي بمتوسط حسابي (3.39). يتضح من هذه النتيجة أن المشاركين يفضلون الطريقة المرحلية للتطبيق، بدلاً من التطبيق الإجمالي، وقد يرجع ذلك إلى

القياس والإفصاح عن البيانات المالية؛ فالحاصلون على المؤهل من داخل دولة قطر يختلفون عن الآخرين حيث يعدونها أكثر أهمية.

- في ما يتعلق بالوظيفة، أظهر اختبار "كروسكال والس" وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين في ما يتعلق بأربعة من الفوائد والمنافع، كما يتضح من الجدول (9)، إلا أن اختبار "مان ويتني" لم يظهر أي اختلافات في ما بينهم. ويتفق مع هذه النتيجة عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في ما يخص القطاع الذي يعمل به المستجيبون كما يتضح من الجدول (9).

- في ما يتعلق بفترة الخبرة فإن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين حول تحسين القياس والإفصاح عن المركز المالي، ونتائج النشاط والتدفقات النقدية. وقد بينت النتائج أن المشاركين الأقل خبرة يعدونها أقل أهمية.

- أما في ما يتعلق بالجنسية والمؤهل والتخصص والقطاع الذي يعملون به، فيتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المشاركين. بناء على ما سبق يمكن القول إن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستجيبين بشأن درجة أهمية الفوائد والمنافع المرجوة والمترتبة على اتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية تعود إلى خبراتهم، ومصدر المؤهل، وطبيعة

والسياسية والاجتماعية للدولة، حيث تعتمد كثير من الدول المتقدمة على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات ومن ثم مطالبة دافعي الضرائب واتحادات العمال والمستثمرين وغيرهم بالمزيد من المعلومات التي يجب أن يوفرها النظام المحاسبي الحكومي، في حين تعتمد دولة قطر على مصادر أخرى للإيرادات كالنفط والغاز، وقد أكد ذلك المشاركون بهذه الدراسة بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة (Christiaens, et al., 2013; Pina, et al., 2009; Chang & Khumawala, 1994)

مشكلات كثيرة واجهت مشروعات التطوير السابقة. وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات السابقة حول كيفية التطبيق (الهتلان، 2010؛ Abushamsieh et al, 2013; PwC, 2013; Saleh, 2007; Christensen, 2002).

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من دعوة الأكاديمين والمحاسبين المستمرة إلى ضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي، حتى يساير أحدث التطورات بالدول المتقدمة، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار اختلاف البيئة الاقتصادية

جدول 10
طرق تطبيق المعايير الدولية

مستوى المعنوية				المتوسط الانحراف				البيان	
القطاع	الخبرة	الوظيفة	مصدر المؤهل	التخصص	المؤهل	الجنسية	المعياري		الحسابي
0.145	0.369	0.615	0.434	0.077	0.466	0.374	0.931	4.13	تطبيق المعايير الدولية في عينة من الوحدات الحكومية وبعد ذلك يتم تعميم استخدام المعايير في جميع الوحدات الحكومية
0.778	0.134	0.957	0.465	0.407	0.212	0.233	1.086	0.407	اختيار وتطبيق بعض المعايير الدولية التي تناسب وتلائم دولة قطر
0.109	0.968	0.08	0.129	0.874	0.677	0.323	1.042	4.00	التطبيق المتوازي بحيث يتم الاستمرار في تطبيق النظام الحالي مع تطبيق المعايير الدولية لفترة محددة
*0.000	0.359	*0.000	0.169	0.127	*0.000	*0.012	1.211	3.39	التطبيق الكلي للمعايير الدولية وإلغاء النظام المحاسبي الحالي
0.708	*0.023	0.085	0.09	0.134	*0.001	0.074	1.244	2.51	تطبيق المعايير الدولية إجباريا في بعض الوحدات وترك الأمر اختياريًا للوحدات الأخرى

* معنوي عند مستوى 5%

من المحاسبين والمدققين بجميع الجهات الحكومية.

تتمثل أهم نتائج هذه الدراسة في أن النظام المحاسبي الحكومي في دولة قطر يعاني من كثير من المشكلات وأن هناك عدم رضا من المستخدمين لهذا النظام، وهناك مطالبة بتعديله وتطويره. وبينت نتائج هذه الدراسة أن هناك ضرورة لتطوير النظام الحالي ليواكب المستجدات الحديثة أهمها تطبيق أساس الاستحقاق، واتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية مع التدرج في تطبيق المعايير الدولية حتى تتجح عملية اتباع تلك المعايير.

تبين أن النظام المحاسبي الحكومي يعاني من كثير من المشكلات والمعوقات نظراً لطبيعته التقليدية، وتمت الإشارة إلى أن أهم المشكلات هي عدم وجود مؤشرات لقياس الأداء، وعدم وجود برامج للتدريب والتعليم المستمر للمحاسبين، وعدم فاعلية وحدات التدقيق الداخلي، وقصور التشريعات والقوانين، ونقص في الكفاءات المؤهلة. وأوضحت الدراسة وجود مشكلات مرتبطة بالبيئة القطرية تتمثل في عدم فاعلية دور المؤسسات التعليمية في تطوير نظام المحاسبة الحكومية، وعدم وجود إدراك لأهمية المحاسبة الحكومية، كما تبين وجود فجوة بين المؤسسات التعليمية والقائمين على تطبيق النظام المحاسبي الحكومي بالدولة. ومن الواضح عدم وجود تنسيق ومشاركة من الأطراف المعنية عند إصدار التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمحاسبة الحكومية وبخاصة وزارة المالية وديوان

لم يظهر اختبار "كروسكال والس" وجود اختلافات ذات دلالة معنوية حول الطرق المقترحة للتطبيق تعود إلى خصائص المشاركين في الدراسة، إلا في ما يتعلق بالطريقتين اللتين حصلتا على أقل موافقة فقط، كما يتضح من الجدول (10). وأوضح اختبار "مان ويتني" أن أصحاب المؤهلات العليا وكذلك المدققون العاملون في ديوان المحاسبة أقل قبولاً لطريقة التطبيق الكلي للمعايير الدولية وإلغاء النظام المحاسبي الحالي مقارنة برأي الآخرين، وهذا أمر متوقع نظراً للمعرفة والخبرة المتوافرة لدى كل من مدققي ديوان المحاسبة وأصحاب المؤهلات العليا.

بناءً على ما سبق يمكن القول إن هناك اتفاقاً بين المستجيبين على الطريقة التي يمكن اتباعها لتطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية"، وبخاصة أن درجة موافقة المشاركين بهذه الدراسة كبيرة على الطريقتين الثانية والثالثة (التطبيق التدريجي والاختياري)، مع عدم وجود أي اختلافات ذات دلالة معنوية بين المشاركين تعود إلى خصائصهم الشخصية المحددة بالدراسة، وذلك طبقاً لما يظهر بالجدول (10).

نتائج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل الوضع الحالي للمحاسبة الحكومية من خلال الدراسات والتقارير السابقة ومراجعة القوانين والقرارات ذات الصلة. وقد تم استخدام استبانة لأخذ رأي مجموعة كبيرة

هناك اتفاقاً بين المشاركين على التطبيق التدريجي والاختياري لمعايير المحاسبة الحكومية الدولية بالوحدات الحكومية القطرية. تبين وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين بشأن رأيهم فيما يختص ببعض تساؤلات البحث ترجع لصفاتهم الشخصية؛ كالجنسية والمؤهل وتخصصاتهم وطبيعة عملهم وخبرتهم والجهات التي يعملون فيها، وقد يرجع ذلك إلى خصائص البيئة القطرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خاتمة

في ضوء ما انتهت إليه دراسة مشكلة البحث وما تمخض عنها من نتائج، يمكن القول إن النظام المحاسبي الحكومي القطري يواجه مجموعة من المشكلات والمعوقات، التي تتطلب وضع إستراتيجية متكاملة لتطويره يكون من ضمنها اتباع المعايير الدولية للمحاسبة الحكومية. ومن الأهمية أن تشارك جميع الجهات الحكومية في عملية التطوير هذه، بالتنسيق مع المنظمات المهنية والمؤسسات التعليمية، وتعزيز نشر الوعي بأهمية المحاسبة الحكومية، ودورها في المحافظة على موارد الدولة، مع ضرورة دعم القيادات والمسؤولين لمشروعات التطوير والعمل على نجاحها. وبالإضافة لما سبق ينبغي مراعاة خصائص البيئة القطرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عند تبني معايير المحاسبة الحكومية الدولية، والأخذ بطريقة التطبيق المرحلي لتلك المعايير، مع

المحاسبة والجهات الحكومية الأخرى والمنظمات المهنية والمؤسسات التعليمية.

ويلاحظ أن هناك ارتباطاً بين أهم المشكلات التي تواجه نظام المحاسبة الحكومية، والعوامل التي تساعد على نجاح تطبيق المعايير الدولية، وبخاصة مشكلات عدم توافر العاملين المؤهلين وإعادة تأهيل الحاليين ومدى وجود أنظمة معلومات محاسبية متكاملة وتحديث التشريعات والقوانين، وهو ما يبرز أهمية هذه العوامل عند تطوير النظام. وبينت النتائج أن أبرز العوامل التي تساعد على تطوير النظام هي توفير الكوادر المؤهلة، ودعم القيادات العليا، وتوفير أنظمة معلومات محاسبية متطورة، وتحديث التشريعات والقوانين ذات العلاقة، ونشر الوعي بأهمية تطبيق المعايير الدولية من خلال التدريب والبرامج التعليمية المختلفة.

تتمثل أهم الفوائد والمنافع المرجوة من اتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية في زيادة مستوى المساءلة والشفافية والنزاهة في الوحدات الحكومية، وتحسين عملية اتخاذ القرارات المعتمدة على معلومات دقيقة وملائمة وموثوق فيها، وتحسين عملية التخطيط والاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين مصداقية المعلومات المالية الحكومية. وهذا يتفق مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة في الدول المختلفة في ما يتعلق بالمساءلة والشفافية.

وافق غالبية المشاركين على تطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال اتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية، كما أن

وهناك أهمية لإجراء أبحاث مستقبلية حول النظام المحاسبي الحكومي بالدولة من خلال دراسة معمقة باستخدام المقابلات الشخصية ودراسة الحالة. ودراسة مقارنة عن نظم المحاسبة الحكومية بدول مجلس التعاون ومدى تطورها، ومدى توافر العوامل التي تساعد على تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية بتلك الدول. ودراسة مقارنة لمدى إسهام مقررات المحاسبة الحكومية بالجامعات الخليجية في زيادة كفاءة وفعالية وتطوير نظم المحاسبة الحكومية.

توفير المقومات التي تساعد على نجاح مشروع التطوير. من ناحية أخرى يتعين على المؤسسات العلمية والبحثية الاهتمام بموضوعات المحاسبة الحكومية الحديثة، والمتابعة المستمرة للتطورات المستجدة في هذا المجال؛ بما ينعكس على أساليب تدريس المحاسبة الحكومية، وعلى الدور الذي يجب أن تقوم به الجامعات ومعاهد الإدارة العامة في تنمية المهارات المحاسبية لممارسي المحاسبة الحكومية من خلال برامج التعليم المستمر.

المراجع

الدولي نحو معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS، الندوة الحادية عشرة لديوان المراقبة العامة حول تطوير النظام المحاسبي الحكومي في المملكة العربية السعودية.

إبراهيم عبد القدوس فضل، 2008، المعايير المحاسبية الحكومية الدولية وأهميتها لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق.

بيت الاستشارات الوطني، 2014، خطة تطبيق دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، الندوة الحادية عشرة لديوان المراقبة العامة حول تطوير النظام المحاسبي الحكومي في المملكة العربية السعودية.

إبراهيم محمد الجزراوي، وعبد الهادي سلمان صالح، 2012، معايير المحاسبة الحكومية الدولية وأثرها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3: 143-162.

حسن فليح القطيش، 2011، تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الداء في القطاع الحكومي الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1: 42-22.

أحمد الكعبي، 2007، مجالات تطوير نظام المحاسبة الحكومية في دولة قطر، مجلة أخبار المحاسبة، الجمعية العلمية للمحاسبة، جامعة قطر، العدد 3: 27.

أحمد عبد الله المغامس، 2014، التحول

سليمان احمد اللوزي، وأحمد عطا الله القطامين، 1996، دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن من سنة 1989-1979، **مجلة جامعة الملك سعود العلوم الإدارية**، المجلد 8، العدد 1: 83-115.

سليمان ناصر الهتلان، 2010، التحول إلى أساس الاستحقاق، الملتقى الثاني للمحاسبين، الدوحة، 2010.

عاطف محمد العوام، 1989، معايير المحاسبة الحكومية: دراسة تطبيقية على النظام المحاسبي الحكومي المصري، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس: 522-572.

عبدالرحيم عبد اللطيف الشاهين، 1996، إدارة الموازنة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة: الواقع والطموحات، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد 36، العدد 3: 437-482.

عبد الفتاح إبراهيم مصطفى، 1980، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الحكومية وإمكانية تطبيق المملكة العربية السعودية، **ندوة النظام المحاسبي**، معهد الإدارة العامة، الرياض.

عبد القادر محمد عبد الله، 2001، الموازنة العامة وتطبيقها في دولة قطر، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى.

عبد الله علي الحسين، 2010، النظام المحاسبي الحكومي في المملكة بين الواقع والمأمول، الملتقى الثاني للمحاسبين في دولة قطر، جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، جامعة قطر.

علي السعيد سنون، 1994، نظام المحاسبة

حنا رزوقي الصائغ، 1991، الحاجة إلى المعايير المحاسبية لنظم المحاسبة الحكومية في الاقطار العربية، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد 16، العدد 1: 285-328.

خالد ناصر خاطر، 2010، واقع المحاسبة الحكومية في دولة قطر، الملتقى الثالث للمحاسبين في دولة قطر، جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة، جامعة قطر.

خالد ناصر خاطر، وتركبي راجي الحمود، 2005، الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في دولة قطر، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، جامعة مؤتة، المجلد 20، العدد 4: 11-36.

زايد سالم أبوشناف، ومحمد أبو العلا الطحان، 1996، نموذج مقترح لتدعيم نظام المحاسبة الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة بمعلومات نظام التكاليف مع التطبيق على معهد التنمية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس: 1551-1585.

سالم سعيد باعاججة، 2012، تفعيل دور المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية: دراسة ميدانية بالمملكة العربية السعودية، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، العدد 46: 53-91.

سعد صالح الرويتع، 2002، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، **مجلة كلية الاقتصاد والإدارة**، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 16، العدد 2: 65-102.

على أداء الوحدات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام أسلوب محاسبة المسؤولية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس: 694-659.

محمود إبراهيم عبد السلام تركي، 1988، مدى الحاجة إلى تطوير التقارير المالية للوحدات الإدارية الحكومية في المملكة العربية السعودية، *مجلة الإدارة العامة*، العدد 58: 161-141.

ندوة عن المحاسبة الحكومية في دولة قطر، 2009، جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، جامعة قطر.

الحكومية في دولة قطر: تحليل وتقويم، *المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد*، جامعة قطر، المجلد 5: 306-257.

علي خليفة الكواري، 1995، إشكالية الميزانية العامة بدولة قطر، *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الكويت، المجلد 24، العدد 1: 82-67.

علي مال الله عبد الله؛ وإسراء يوسف نون؛ وخالد غازي التمي، 2012، أهمية محاسبة التكاليف في الوحدات الحكومية ودورها في رقابة أدائها، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، السنة 35، العدد 92: 36-26.

محمد أبو العلا الطحان، 1995، تطوير الرقابة

Abushamsieh, K., Hernández, A. M. L. and Rodríguez, D. O. 2013. Administrative Reforms to Governmental Financial Information Systems in GCC Countries: The Case of Qatar, *Middle Eastern Studies*, 49 (5): 790-804, (1).

Abushamsieh, K., Hernández, A. M. L. and Rodríguez, D. O. 2013. The Transparency of Government Financial Information Systems in Arab Countries: Evidence from Palestine, *Journal of Accounting - Business & Management*, 20 (2): 99-112, (2).

Alam, M. M. 2006. The Interaction amongst Reform Drivers in Governmental Accounting Changes: The Case of Indonesian Local Government, *Journal of Accounting & Organizational Change*, 2 (2): 144 - 163.

Brusca, I., Montesinos, V. and Chow, D. S. L. 2013. Legitimizing International Public Sector Accounting Standards (IPSAS): the Case of Spain, *Public Money and Management*, 33 (6): 437-444.

Chang, S. Y., & Khumawala, S. B. 1994. Cultural Influences and Governmental Accounting Systems: a Comparative Analysis of Three Developing Countries, *Advances in International Accounting*, 6, 319-334.

Christensen, M. 2002. Accrual Accounting in the Public Sector: The Case of the New South Wales Government, *Accounting History*, 7 (2): 93-124.

Christiaens, J., and Peteghem, V. V. 2007. Governmental Accounting

- Reform: Evolution of the Implementation in Flemish Municipalities, *Financial Accountability & Management*, 23 (4): 375-399.
- Christiaens, J., Reyniers, B. and Rollé, C. 2010. Impact of IPSAS on Reforming Governmental Financial Information Systems: A Comparative Study, *International Review of Administrative Sciences*, 76 (3): 537-554.
- Christiaens, J., Vanhee, C., Manes-Rossi, F., Aversano, N. and Cauwenberge, P. V. 2015. The Effect of IPSAS on Reforming Governmental Financial Reporting: an International Comparison, *International Review of Administrative sciences*, 81 (1): 158-178.
- Ernst and Young. 2012. IPSAS Explained: A Summary of International Public Sector Accounting Standards. John Wiley and Sons, Ltd.
- Godfrey, A. D., Devlin, P. J. and Merrouche, M. C. 2000. Government Accounting Development within a Transitional Economy: Albania a Case Study, *Journal of Applied Accounting Research*, 5 (3): 53 - 86.
- Grossi, G. and Soverchia, M. 2011. European Adoption of IPSAS to Reform Financial Reporting, *Abacus* 47 (4): 525-552.
- Henry, L. J. 1999. Governmental Accounting and Auditing in Thailand: An Overview and Some Suggestions for Improvement, *International Journal of Accounting*, 34 (3): 439-454.
- Hood, C. 1995. The "New Public Management" in the 1980s: Variations on the Theme, *Accounting Organizations and Society*, 20 (2 & 3): 93-109.
- http://www.mdps.gov.qa/portal/page/portal/GSDP_AR/statistics_ar/latest_statistics_ar/latest_stat_detail-s?item_id=2551172
- IFAC. 2008. IFAC Handbook of International Public Sector Accounting Pronouncements, New York.
- Ijeoma, N. B., and Oghoghomeh, T. 2014. Adoption of International Public Sector Accounting Standards in Nigeria: Expectations, Benefits and Challenges, *Journal of Investment and Management*, 3 (1): 21-29.
- IFAC. 2005. International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) and Statistical Bases of Financial Reporting: An Analysis of Differences and Recommendations for Convergence.
- Lapsley, I. 1988. Capital Budgeting, Public Sector Organizations and UK Government Policy, *Journal of Accounting and Public Policy*, 7: 65-74.
- Lapsley, I. 1999. Accounting and the New Public Management: Instruments of Substantive Efficiency or a Rationalising Modernity, *Financial Accountability & Management*, 15 (3-4): 201-207.

- Lowensohn, S. H. and Reck, J. L. 2005. Methods and Resources to Increase Student Interest in Governmental Accounting, *Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management*, 17 (2): 202-222.
- Luder, K. 2000. National Accounting, Governmental Accounting and Cross-Country Comparisons of Government Financial Condition, *Financial Accountability and Management*, 16 (2): 117-128.
- PwC. 2013. Global Survey on Accounting and Reporting by Central Governments: Towards a New Era in Government Accounting and Reporting, PwC, www.pwc.com.
- Saleh, Z. 2007. Malaysian Governmental Accounting: National Context and User Orientation, *International Review of Business Research Papers*, 3 (2): 376 - 384.
- Sciulli, N. and Sims, R. 2008. Public Sector Accounting Education in Australian Universities: Obstacles and Opportunities, *Asian Review of Accounting*, 16 (3): 246-262.
- Stamatiadis, F. 2009. Investigating the Governmental Accounting Reform of Greek National Health System (ESY): Some Preliminary Evidence, Technological Educational Institute, Athens, Greece.
- Toudas, K., Poutos, E. and Balios, D. 2013. Concept, Regulations and Institutional Issues of IPSAS: A Critical Review, *European Journal of Business and Social Sciences*, 2 (1): 43-54.

ABSTRACT

A Survey of Government Accounting Practices in Qatar: Current Status and Future Perspectives

Khalid N. AL-Khater
Qatar University

Ahmed S. Qutob
Cairo University

This study aims to investigate the current status of government accounting and its future in the State of Qatar and, subsequently, analyze problems, obstacles and satisfaction regarding this system. The study also identifies the significant factors that facilitate applying the International Public Sector's Accounting Standards (IPSAS) and determines the suitable method to apply IPSAS in the Qatari culture and environment. The results indicate that the main problems which face the current system are the absence of performance measurement tools, lack of training programs and continuing education, and lack of awareness about the importance of government accounting. They also reveal that the majority of the participants agree to develop the government accounting system based on accrual base and use of IPSAS. It is found that the significant factors that lead to success of applying IPSAS pertain to well qualified accountants and the leadership support. The new system would lead to increase the level of accountability and transparency and improving the decision-making process and performance assessment. In addition, there are statistically significant differences in the participant's opinion regarding some research questions due to their personal characteristics.

خالد ناصر الخاطر (دكتوراه في المحاسبة، جامعة دندي، بريطانيا،
1999)، أستاذ مشارك بقسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد،
جامعة قطر، له اهتمامات بحثية في مجالات تطوير مهنة المحاسبة
في دولة قطر.

أحمد سباعي قطب (دكتوراه في المحاسبة، جامعة القاهرة، مصر، 1996)، أستاذ مشارك بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، له اهتمامات بحثية في المحاسبة الحكومية، ومعايير المحاسبة، والتقارير المالية الدولية، ومراجعة الحسابات، والأسواق المالية.